الأمم المتحدة S/2017/1011

مجلس الأمن

Distr.: General
1 December 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (للفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب إليَّ فيه أن أقدم كل ٩٠ يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير التطورات التي شهدتها الفترة من ٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وسيُقدَّم إلى مجلس الأمن تقرير خاص عن نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي طلبتُ إجراءه في أيلول/سبتمبر.

ثانيا – التطورات السياسية والاقتصادية

٢ – ظلَّ تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام) عند حده الأدنى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتزامن مع ذلك، أجرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مشاورات مع ممثلين عن جميع الأطراف في اتفاق السلام، وعن المعارضة المسلحة، ومجموعات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة، تحضيراً لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى. وكانت هذه المشاورات تهدف إلى مناقشة اتخاذ تدابير ملموسة لاستعادة وقف دائم لإطلاق النار، وتنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا، ووضع جدول زمني منقَّح وواقعي للتنفيذ من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. ومع أن الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أعربت عن تأييدها للمبادرة، فإنه لا يوجد، حتى الآن، سوى قدر ضئيل من توافق الآراء بشأن ما ينطوي عليه ”تنشيط“ اتفاق السلام بالفعل.

٣ – وواصلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إعطاء الأولوية لجهود المصالحة من خلال الحوار الوطني الذي من المقرر أن يُختَتم بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقد بدأت المشاورات الأولية على المستوى دون الوطني في المناطق التي تخضع إلى حد كبير لسيطرة الحكومة في ولايات وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال وأعالي النيل. غير أن التحديات تظل قائمة فيما يتعلق بكفالة المشاركة الشاملة، إذ لا يزال يتراءى للعديد من الجهات صاحبة المصلحة أن الحكومة تستخدم الحوار الوطني للالتفاف على تنفيذ اتفاق السلام. وفي غضون ذلك، يتواصل تدهور الاقتصاد مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على معظم السكان.

الرجاء إعادة استعمال الورق

التطورات السياسية على الصعيد الوطني

٤ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر، نظَّمت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم حلقة عمل تقييمية للنظر في التقارير التي أعدَّتها لجانها العاملة الست والتي تتضمن تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ الفصول المواضيعية من اتفاق السلام. وقدَّم رئيس اللجنة، خلال جلستها العامة العشرين المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، موجزا للنتائج والملاحظات والتوصيات الواردة في تلك التقارير وأكد من جديد أن حالة التنفيذ متواضعة في أحسن التقديرات نظرا إلى تعطّل تنفيذ اتفاق السلام في تموز/يوليه ٢٠١٦، وعدم إحراز سوى تقدم ضئيل جدا في تنفيذ أحكامه الرئيسية. وقدَّمت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ردها على التقارير المرحلية للجنة بشكل منفصل، وأشارت إلى أن الفصلين الأول والثاني من اتفاق السلام قد نُفِّذا بنسبة ٧٨ في المائة و ٦٣ في المائة على التوالي، وأنه يجري إحراز تقدم نحو تنفيذ الفصول المتبقية. ووافقت اللجنة في الجلسة العامة على إطلاع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على هذه التقارير لكي يُسترشد بها في الأعمال التحضيرية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى.

٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدَّمت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني تقريرا أوليا إلى الرئيس سلفا كير، أبرزت فيه أعمالها المنجزة حتى ذلك التاريخ، والأسباب الجذرية للنزاع الحالي، والإصلاحات اللازمة لتوطيد السلام والاستقرار. وفي أعقاب ذلك، بدأت اللجان الفرعية التابعة للجنة التوجيهية منتديات الحوار المحلية التي اقتصرت حتى تاريخه على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك ياي وموروبو وكايا ولينيا وجوبيك بولاية وسط الاستوائية؛ وأويل وأويل الشرقية ولول بولاية شمال بحر الغزال؛ وملكال بولاية أعالي النيل. وقد أثار المشاركون، بمن فيهم الزعماء التقليديون والزعماء الدينيون والنساء والشباب والسلطات المحلية، قضايا عديدة متعلقة بالسلام والأمن والحوكمة الرشيدة وإصلاح المؤسسات والقطاع العام والإصلاح الدستوري. ومع أن المناقشات دارت إلى حد كبير في جو من الصراحة والانفتاح، فقد أعرب بعض المشاركين عن قلقهم من توقيت الحوار الوطني في الوقت الذي لا يزال تنفيذ الجوانب الرئيسية من اتفاق السلام معلَّقا، ومع وجود قوات الأمن الحكومية في بعض المشاورات.

٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حضرت قيادة اللجنة التوجيهية وأمانتها معتكفا استضافه في جنوب أفريقيا نائب رئيس البلد والمبعوث الخاص إلى جنوب السودان، سيريل رامافوسا، بدعم تقني من الأمم المتحدة. وحاولت قيادة اللجنة التوجيهية مرة أخرى، أثناء وجودها في جنوب أفريقيا، الاتصال بزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، رياك مشار، الذي رفض استقبالها. وواصل زعماء المعارضة السياسية في المنفى إصرارهم على أنه لن يتسنى إجراء حوار وطني حقيقي إلا بعد انتهاء النزاع، وبدء عملية سلام جديدة تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٧ - وفي أعقاب إعلان الحكومة عن عزمها على إجراء الانتخابات ضمن الإطار الزمني المحدد في اتفاق السلام، أعلنت لجنة الانتخابات الوطنية في ٩ أيلول/سبتمبر بدء الفترة السابقة للانتخابات. ويتناقض هذا الإعلان مع التقييم الذي أجرته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في ٢٧ أيلول/سبتمبر، والذي ورد فيه أنْ ليس بالإمكان إجراء انتخابات ذات مصداقية في نهاية الفترة الانتقالية الحالية بسبب النزوح الجماعي وانعدام الأمن الغذائي الحاد وغياب الهياكل الأساسية المؤسسية والدستورية. وقد أثارت منظمات المجتمع المدني أيضا شواغل مماثلة.

٨ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال اجتماع استثنائي، عرض وزير العدل والشؤون الدستورية مشروع قانون تعديل الدستور الانتقالي على مجلس الوزراء. ويدمج مشروعُ التعديل اتفاقَ السلام المبرم في عام ٢٠١٥ في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١. وقد أوعز مجلس الوزراء إلى الوزير بأن يدخل عدة تغييرات على مشروع القانون قبل عرضه على الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية لاعتماده.

المساعي الإقليمية والدولية

٩ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اجتماعا وزاريا رفيع المستوى وأصدر بيانا عن الحالة في جنوب السودان، كرَّر فيه التأكيد على أن اتفاق السلام يظلُّ الخيار العملي الوحيد لتحقيق السلام المستدام. وحذر المجلس من أنه سوف ينظر في اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك فرض الجزاءات، في حال استمرار الأطراف في جنوب السودان في تأخير عملية التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وشدَّد مجلس السلم والأمن أيضا على أهمية إجراء عملية حوار وطني شاملة للجميع ومستقلة ومتسمة بالشفافية.

١٠ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، شاركتُ مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تيسير تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بشأن جنوب السودان من أجل الاتفاق على التدابير الجماعية اللازمة لدعم تنشيط العملية السياسية في جنوب السودان. وأكد المشاركون من جديد دعمهم الموحد لعملية منتدى التنشيط الرفيع المستوى التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وحثوا جميع الأطراف في اتفاق السلام، وكذلك جماعات المعارضة، على المشاركة البنّاءة في هذه العملية.

١١ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أنجز مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مشاوراتٍ أولية مع أطراف النزاع، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وجماعات المعارضة الموجودة في دول منها إثيوبيا وأوغندا وجنوب أفريقيا والسودان وكينيا، تحضيراً لعقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى. ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فقد قبلت جميع الأطراف العمليةَ كأساس للمناقشات، ووافقت على إعلان وقف لإطلاق النار ووقف أعمال القتال. وتنظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية حاليا في نتائج هذه المشاورات والمساهمات الخطية، وتقوم بوضع خيارات لعملية التنشيط. ولا تزال آراء الأطراف متباينة بشأن ما ستنطوي عليه عملية تنشيط اتفاق السلام. فبينما تؤكد الحكومة أن مبادرة التنشيط إنما هي بمثابة استعراض لتنفيذ اتفاق السلام وليست إعادة تفاوض بشأنه، فإن فصائل المعارضة تعتبرها فرصة لإعادة التفاوض بشأن أجزاء هامة من الاتفاق وإحيائها. ولم يستبعد كذلك قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان(المحتجزون السابقون) إعادة التفاوض جزئياً على اتفاق السلام.

١٢ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت عدة جماعات معارضة، من بينها زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان (المحتجزون السابقون) من غير المشاركين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، والحركة الديمقراطية الوطنية، وجبهة الخلاص الوطني، وحركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير، والحزب الديمقراطي الاتحادي لجنوب السودان في نياهورورو، كينيا، لتنسيق مواقفها. واتفق المشاركون على مبادئ ووثيقة إطارية للتعاون وعلى وقف أعمال القتال والدعاية السلبية تجاه بعضهم بعضاً. وأعرب ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، والتحالف الموحَّد من أجل جمهورية ديمقراطية، والحركة الشعبية الديمقراطية، عن عزمهم على المشاركة في الاجتماعات المقبلة. وفي بيان صحفي صادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، كرَّرت جماعة الجناح

المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار استعدادها للمشاركة في عملية سلام تتسم بالشفافية، وشكَّكت في الوقت نفسه في مدى حياد منتدى التنشيط الرفيع المستوى.

١٣ - وواصل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس السابق لمالي، ألفا عمر كوناري، مشاركته في دعم عملية السلام. وخلال الأسبوعين الأولين من تشرين الثاني/نوفمبر، سافر إلى إثيوبيا وجنوب أفريقيا للتباحث مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، ورئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، بهدف مناقشة كيفية إعطاء دفعة للقرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتعزيز الدعم السياسي لعملية السلام. وفي ٣ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد أيضا اجتماعات ثلاثية ضمَّت الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة على النحو الذي دعا إليه مجلس السلم والأمن.

التطورات السياسية الأخرى

١٤ - في ٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة فرض عقوبات محددة الهدف على ثلاثة مسؤولين من جنوب السودان بسبب دورهم في تهديد السلم والأمن والاستقرار في جنوب السودان. وحدد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مالك روبن رياك رينجو، نائب قائد أركان الدفاع والمفتش العام للجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ومايكل مكوي لويث، وزير الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات البريدية؛ وبول مالونق أوان، رئيس الأركان السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان. ورفضت الحكومة هذا الإجراء ووصفته بأنه غير مبرَّر و لا يساعد في عملية السلام. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حكومة كندا أيضا، بموجب قانون العدالة لضحايا المسؤولين الأجانب الفاسدين، عن فرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد المذكورين أعلاه.

التطورات الاقتصادية

١٥ - يواجه جنوب السودان تحديات اقتصادية خطيرة. فلا يزال التضخم وانخفاض قيمة جنيه جنوب السودان يقوِّضان القوة الشرائية للأسر المعيشية. وللشهر الثالث والعشرين على التوالي، شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ تضخما ثلاثي الأرقام وارتفع المؤشر السنوي لأسعار الاستهلاك فيه بنسبة ١٣١,٩ في المائة. وفي حين استقرَّت أسعار المواد الغذائية، سجَّلت أسعار الخدمات الأساسية ، بما في ذلك المياه والتعليم والصحة والنقل، ارتفاعا كبيرا. ولا يزال انعدام الأمن والنزوح يعوِّقان الإنتاج الزراعي، ويُقدَّر أن الناتج الوطني شهد انخفاضا بنسبة ٦,٣ في المائة. وواصلت الحكومة بذل جهودها لصياغة استراتيجية إنمائية وطنية مدتها ثلاث سنوات للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢١، تهدف إلى توطيد السلام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حاليا مشاورات فيما يتعلق بإدخال إصلاحات على نظام دعم الوقود، وذلك بهدف التخفيف من حدة نقص الوقود وتحسين المساءلة.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٦ - ظلَّت الحالة الأمنية في منطقة أعالي النيل الكبرى متوترة، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وأدى العنف القبلي في ولاية البحيرات وفي منطقة بحر الغزال الكبرى أيضا إلى وقوع قتلى

في صفوف المدنيين. كما أدى تواصل انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية إلى مزيد من نزوح المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان وتعاظم الاحتياجات الإنسانية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٧ - في ١١ أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار بالقرب من أدودو، جنوب أبوروك، على الضفة الغربية لنهر النيل. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، شنَّ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوما على الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في عطار بمقاطعة بانييكانق. وردا على هذا الهجوم، أفادت تقارير بأن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قصف مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة باجاك في ٣ و ٩ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

١٨ - وفي ولاية الوحدة، ظلَّت الحالة الأمنية متقلبة، حيث وردت تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في الأجزاء الوسطى والجنوبية من الولاية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أبلغ الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن وقوع اشتباكات في باتيت ولينقبوت. وأدى انتشار الشائعات بشأن وقوع هذه الهجمات إلى وصول ما لا يقلُّ عن ٥٠٠ شخص يبحثون عن ملاذ إلى منطقة الحماية المؤقتة التابعة للبعثة في لير. وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بيه بمقاطعة كوج. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان استولى مؤقتا على بلدة نيالديو، مما أدى إلى وقوع عدد غير معروف من الضحايا، بمن فيهم مدنيون. وأفادت مصادر متعددة عن وقوع اشتباكات بين قوات الجانبين في نيالديو ونيونغ بمقاطعة ربكونا في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى انسحاب المسؤولين الحكوميين وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وتشريد المدنيين. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت قوات الجانبين في نغوب وتاركان، بالقرب من نيالديو، حيث وقعت إصابات من الجانبين. وفي بانتيو، تبادلت جماعات مسلحة إطلاق النار بالقرب من الجانب الشرقي من موقع حماية المدنيين التابع للبعثة، حيث أطلقت بعض الطلقات النارية مباشرة في اتجاه الأفراد العسكريين التابعين للبعثة الذين ردوا على إطلاق النار بالمثل.

١٩ - وفي ولاية جونقلي، شنَّ الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وشباب قبيلة لو نوير من مقاطعتي نيرول وأكوبو هجوما على الجيش الشعبي لتحرير السودان في وات في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وأعقب ذلك وقوع اشتباكات متقطعة طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت مصادر متعددة بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان استخدم طائرات هليكوبتر هجومية ضد مواقع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مهبط الطائرات في وات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن وات ظلت تحت سيطرته بعد أن أجبر قوات الجناح المعارض على التراجع. وأفيد أيضا عن وقوع اشتباكات متقطعة بين قوات الجانبين في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر.

المنطقة الاستوائية الكبرى

٢٠ - في ولاية شرق الاستوائية، استمرَّت حالة انعدام الأمن والأنشطة الإجرامية في مدينة توريت وحولها، مما أدى إلى نزوح السكان. ومع أن القوات النظامية سيَّرت دوريات للحد من الأنشطة الإجرامية في المدينة، أفاد السكان المحليون بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في الدوريات الليلية قاموا بمضايقة أحد المدنيين واعتدوا عليه بالضرب في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي وقت لاحق، جرى في ٢٥ أيلول/سبتمبر توقيف دورية تابعة للبعثة متجهة إلى قرية غونيورو عند نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في إيفووتو ومُنعت من العبور.

٢١ - وفي ولاية وسط الاستوائية، استمرَّت الاشتباكات المتقطعة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، زعم مسؤولون في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة ياي قيام الجناح المعارض بهجوم على قواعدهم في أمباشي بمقاطعة ياي، وفي جامبو وكايا بمقاطعة موروبو. ونفى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه المزاعم واتهم القوات الحكومية بمهاجمة قاعدته في أمباشي. وأدت الاشتباكات بين قوات الجانبين في منتصف أيلول/سبتمبر إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين في منطقتي موجو وموروبو. وأفيد عن تجدُّد الاشتباكات في مقاطعة كاجو - كيجي يومي ١٧ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد عن قيام جبهة الخلاص الوطني بهجوم على موقع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في بوري بمقاطعة ليوولو، فقتلت ثلاثة جنود وزُعم أنها نهبت إمدادات عسكرية.

٢٢ - واستمرَّ انعدام الأمن أيضا في جوبا والمناطق المحيطة بها بسبب النشاط الإجرامي ومضايقة المدنيين. وفي تحوُّل غير متوقع للأحداث، زادت حدة التوترات في جوبا في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، حيث طوَّق نحو ٢٠٠ من أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان مقر رئيس الأركان السابق للجيش الشعبي لتحرير السودان بول مالونغ، عقب صدور مرسوم رئاسي يقضي بنزع سلاح حراسه الشخصيين. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت هيئة الرئاسة أن بول مالونغ وافق على نزع سلاح حراسه الشخصيين وأنه حُرّر من الإقامة الجبرية لطلب الرعاية الطبية في بلد آخر. وساهمت الجهود التي بذلها كبار قادة الدينكا في تخفيف حدة التوترات الناجمة عن هذه التطورات.

٢٣ - وفي ولاية غرب الاستوائية، استمرَّ انعدام الأمن، وأبلغ عن وجود عناصر من المعارضة في بعض المناطق. وفي يامبيو، قُتلت القوات الحكومية، في ١٠ أيلول/سبتمبر، قائد الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان مع عدد غير معروف من حراسه الشخصيين وأفراد أسرته بزعم محاولتها إلقاء القبض عليه. وفي غضون ذلك، زاد عدد الحوادث ضد موظفي المنظمات غير الحكومية، حيث نُفِّذت عمليات سطو مسلح استهدفت موظفين مسافرين بين طمبرة ويامبيو في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونُهب أيضا مجمع لمنظمة غير حكومية في يري في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أُفيد بأن رجالا مسلحين اختطفوا أربعة مدنيين وأحرقوا أكواخا في قرية مودوباي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدى هجوم مزعوم شنَّه الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار على موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في لوي بمقاطعة مندري الشرقية إلى نزوح المدنيين خوفا من وقوع مزيد من الاشتباكات. وفي ١٦ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت اشتباكات بين قوات الجانبين في فاراسيكا وبحر أولو على طريق مريدي - مندري. وفي أعقاب تقارير عن وجود للجناح المعارض في مفولو ومندري، واصل الجيش الشعبي

لتحرير السودان تعبئة قواته من قبودوي وروميبيك وجوبا. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، زُعم أن قوات الجناح المعارض نصبت كمينا لدورية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في قرية أراكا بمقاطعة مريدي، مما أدى إلى إصابة مدنيين اثنين. وفي الفترة الممتدة من ١ إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبكت قوات الجانبين أيضا في كوتوبي ويري بالقرب من بلدة مندري، مما أدى إلى نزوح المدنيين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٤ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر، تعرَّضت مركبة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان لكمين في ولاية غرب بحر الغزال بالقرب من بلدة منقايات، مما أدى بحسب ما أفادت التقارير إلى مقتل جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان وفقدان اثنين وجرح اثنين من المدنيين. وسيَّرت البعثة دوريات في المناطق الواقعة جنوب بلدة واو التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق نظرا إلى القيود التي فرضتها الحكومة. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن القرى الواقعة على طول طريق واو - بيسيليا مهجورة إلى حد بعيد، إلا من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة في بوسيري وتابان. وأفيد بأن المنطقة الواقعة خارج بلدة تابان، بما فيها بازيا، تخضع لسيطرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت دورية تابعة للبعثة متجهة إلى بقارة بيام تدمير العديد من المنازل وعدم وجود مدنيين على طول الطريق بين واو وبقارة. وفي حين احتفظ الجيش الشعبي لتحرير السودان بمواقعه في برينجي بوما، زعمت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار أنها تسيطر على منطقة بقارة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم رجال مسلحون مركبة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان على الطريق الممتدة من بلدة راجا إلى بورو المدينة، مما أدى إلى مقتل ثمانية من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وجرح تسعة آخرين.

٢٥ - وفي ولاية واراب، استمرت عملية النزع الطوعي للسلاح المدني بقيادة الحكومة في تونج وقوقريال في إطار حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس في ١٧ تموز/يوليه. وفي أجوقو، في ٣ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان قتلوا شابين مسلحين رفضا تسليم أسلحتهما. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع المحلي بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تقوم بمضايقة المدنيين ونهبهم أثناء عملية نزع سلاح المدنيين في منطقتي أغوك وأبوك. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مدَّدت الحكومة حالة الطوارئ في واو وتونج وقوقريال وأويل الشرقية لمدة ثلاثة أشهر لتسهيل عمليات نزع السلاح.

٢٦ - وفي ولاية البحيرات، وقعت عدة حوادث أمنية شارك فيها رجال مسلحون على طول الطرق الرئيسية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، تعرَّضت شاحنتان تابعتان لمنظمة غير حكومية دولية لكمين ونُهبتا بين كويكوك وباتر، في مقاطعة روميبيك الشرقية. وأطلق النار على سيارة مدنية متجهة إلى بلدة روميبيك من مقاطعة الولو، مما أدى إلى جرح أربعة ركاب. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن رجالا مسلحين من بنيجار هاجموا مركبة كانت متجهة من شامبي إلى بلدة يرول، مما أدى إلى مقتل ضابط شرطة. وتعرَّضت مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية كانت متجهة من رومبيك إلى أدويل في ٢١ أيلول/سبتمبر وحافلة عامة متجهة من الولو إلى رومبيك في ٣٠ أيلول/سبتمبر لكمين ونُهبتا، مما أدى إلى إصابة اثنين من الركاب بجروح.

النزاع القبلي

٢٧ - ظلَّت التوترات القبلية تؤثر على البيئة الأمنية، ولا سيما في منطقة بحر الغزال الكبرى، مع ورود تقارير عن حوادث سرقة مواشي وأعمال قتل انتقامية ومنازعات على الأراضي. وتصاعدت حدة التوترات في ولاية البحيرات بين صفوف القبائل الفرعية للدينكا آقار، حيث أدت الاشتباكات المميتة إلى سقوط ما لا يقلُّ عن ٢٣ ضحية. وعلى الرغم من نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، استمرَّ العنف القبلي في واراب، حيث أفادت تقارير بوقوع اشتباكات بين شباب مسلحين من قبيلتي كواك وأبوك في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر أدت إلى سقوط ما لا يقلُّ عن ٢١ ضحية. واستمرَّ العنف القبلي أيضا بين شباب مسلحين من مقاطعتي كواك الجنوبية وكواك الشمالية، حيث أُبلغ عن وقوع هجمات مميتة في قرية بمقاطعة أبوك الجنوبية وبمقاطعة أبوك الغربية. وفي ولاية شمال بحر الغزال، أدت الاشتباكات التي وقعت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بين قبيلتي المسيرية والدينكا ملوال على طول الحدود مع السودان إلى مقتل ستة أشخاص ونزوح مدنيين. وفي غضون ذلك، أدى وقوع حادث كبير في ولاية الوحدة تمثل في سرقة للمواشي زُعم أن شبابا مسلحين ارتكبوها في باكور بمقاطعة غاني إلى مقتل ٢٨ شخصا وإصابة ٣٥ آخرين بجروح.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٨ - ظلت الأزمة الإنسانية تستفحل بسبب أثر النزاع المسلح، والتدهور السريع للظروف الاقتصادية والفيضانات في بعض أنحاء البلد والمرض والعنف القبلي والنزوح. واضطر نحو ٤ ملايين من سكان جنوب السودان إلى الفرار من منازلهم: وأصبح ١,٩ مليون من السكان مشردين داخليا ولجأ ٢,١ مليون آخرون إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك إثيوبيا وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا. وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد اللاجئين الذين استضافتهم أوغندا وحدها أكثر من مليون لاجئ من جنوب السودان، معظمهم من النساء والأطفال. ولا تزال أزمة اللاجئين في جنوب السودان من بين أشدِّ أزمات اللاجئين تعاظما في العالم.

٢٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الأمم المتحدة نتائج التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨. ومع بدء موسم الحصاد في جنوب السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أشارت التقديرات إلى أن ٦ ملايين شخص (٥٦ في المائة من مجموع السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، من بينهم ٤٠ ٠٠٠ شخص صنفوا بأنهم يواجهون 'مجاعة/كارثة إنسانية' على مستوى الأسرة المعيشية (المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل) ومليونا شخص يواجهون 'حالة طوارئ إنسانية' من انعدام الأمني الغذائي (المرحلة ٤ من التصنيف المتكامل). ومن المتوقع أن تؤدي مكاسب ما بعد الحصاد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى ٤,٨ ملايين، حيث سيصنف ٢٥ ٠٠٠ شخص بأنهم في مرحلة 'الكارثة'. ومع ذلك، فإن التوقعات ببدء الموسم الأعجف قبل أوانه المعتاد ستؤدي إلى تصنيف ما يُقدَّر بـ ٥,١ ملايين شخص بأنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٨، حيث سيكون ٢٠ ٠٠٠ شخص في مرحلة 'الكارثة'. ويعاني ما يُقدَّر بنحو ١,١ مليون طفل من سوء التغذية الحاد، بمن في فيهم ما يقرب من ٢٨٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.

٣٠ - وأدى استمرار النزاع وموسم الأمطار إلى زيادة احتمال الإصابة بالأمراض، مع الإبلاغ عن أكثر من ١,٥٧ مليون حالة من حالات الإصابة بالملاريا وما يقرب من ٥٠٠ ٢ حالة وفاة ذات صلة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويصاب أكثر من ٥٠٠ ٧٧ شخص بالملاريا كل أسبوع، أغلبهم من الأطفال دون سن الخامسة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، شهد جنوب السودان التفشي الأخطر لمرض الكوليرا منذ نيل استقلاله في عام ٢٠١١. فقد بلغ عدد حالات الإصابة بالكوليرا إجمالا ٤٢٦ ٢١ حالة، حتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، منها ٤٤١ حالة وفاة، حيث بلغت نسبة الوفيات من الحالات المصابة ٢,٠٦ في المائة، وأبلغ عن هذه الحالات في ٢٦ مقاطعة في جنوب السودان. وأبلغ عما يُقدَّر بـ ٠٧٠ ١ حالة إصابة بمرض الحصبة، منها ٢٤ حالة وفاة، معظمها بين الأطفال دون سن الخامسة. وحتى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ في عام ٢٠١٧ عن ١٧٣ ٢ حالة إصابة بالكالازار (داء الليشمانيات الحشوي)، وهو مرض مداري مميت، حيث سُجِّلت ٤٧ حالة وفاة ذات صلة، وبلغت نسبة الوفيات من الحالات المصابة ٢,٢ في المائة.

٣١ - وبالإضافة إلى القيود الناجمة عن هطول الأمطار وتردي أحوال الطرق، استمرت الأعمال العدائية النشطة والحوادث المتعلقة بالوصول والعوائق البيروقراطية في الحد بشكل خطير من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وبلغ مجموع عدد الحوادث الشهرية المتعلقة بالوصول التي أُبلغ عنها ١٠١ حادث في أيلول/سبتمبر و ١١٦ حادثا في تشرين الأول/أكتوبر، نُسبت ٤٤ و ٥٧ في المائة منها على التوالي إلى جهات فاعلة حكومية. وقُتل اثنان من عمال الإغاثة، مما رفع العدد الإجمالي للقتلى من العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٧ إلى ١٩ شخصا. ولا تزال الاشتباكات وانعدام الأمن يؤثران سلبا على إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، بما في ذلك عن طريق إجبار العاملين في المجال الإنساني على نقل مواقعهم لفترات طويلة. وفي أيلول/سبتمبر، أُجبر ما لا يقلُّ عن ٨٩ عاملا من عمال الإغاثة على نقل مواقعهم، مما أعاق العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، نَقَّل الشركاء في مقاطعة كوج في ولاية الوحدة مواقعهم وعلَّقوا عمليات الإنزال المظلي للأغذية وتوزيعها عقب ورود تقارير عن انعدام الأمن، مما أثّر على ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ شخص في حاجة إليها. وفي تطور إيجابي، تمكن الشركاء في المجال الإنساني، عقب مفاوضات إنسانية حثيثة، من الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ١٢ شخص في محيط بقارة خارج واو في ولاية غرب بحر الغزال ونحو ٠٠٠ ١٤ شخص في مقاطعة لينيا بولاية وسط الاستوائية وإيصال المساعدة المنقذة للأرواح إليهم للمرة الأولى منذ ما يقرب من عام. واستمرت السلطات أيضا في انتهاج سلوك يتوخى البحث عن الريع، بما في ذلك طلب مبالغ باهظة من المنظمات الدولية مقابل الحصول على تصاريح العمل.

٣٢ - وعلى الرغم من هذه التحديات، تم إيصال المساعدة وتوفير الحماية عن طريق العمليات الإنسانية في جنوب السودان إلى أكثر من ٤,٧ ملايين شخص منذ بداية عام ٢٠١٧ من أصل العدد المستهدف وهو ٦,٧ ملايين شخص في حاجة إليها. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، شمل ذلك ٤,٦ ملايين شخص تلقوا مساعدات غذائية ومساعدة في كسب العيش، وأكثر من ٢,١ مليون شخص استطاعوا الوصول إلى مصادر المياه المحسَّنة، ونحو ١,٢ مليون شخص تلقوا خدمات الحماية الإنسانية، وأكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص، بمن فيهم ٠٠٠ ١٦٠ طفل، تلقوا العلاج من سوء التغذية، و ٩٦٣ ٦٩٢ ١ طفلا تتراوح أعمارهم بين ستة وتسعة أشهر تم تلقيحهم ضد مرض الحصبة.

٣٣ - ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ تعاني من نقص التمويل، حيث تبلغ الفجوة ٣٠ في المائة أو ٥٠٠ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب البالغ ١,٦ بليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام التي كُلِّفت بها البعثة

ألف - حماية المدنيين

٣٤ - واصلت البعثة اتباع نهج ثلاثي المستويات لكفالة حماية المدنيين. وفي إطار المستوى الأول، المتعلق بالحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، بذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لإشراك السلطات الوطنية والمحلية، بما في ذلك الرئيس والنائب الأول للرئيس والوزراء التنفيذيون الرئيسيون وكبار المسؤولين العسكريين، إلى جانب السلطات المحلية في ولايتي غرب بحر الغزال وجونقلي. وفي هذه المساعي، شدَّد ممثلي الخاص على مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين وضرورة احترام جميع الأطراف لوقف إطلاق النار وكفالة وصول البعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من دون عوائق. وقد عمل في واو مع مسؤولين محليين بالتحديد على تحسين التعاون مع البعثة ومع الشركاء في المجال الإنساني من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للعودة الطوعية للمدنيين المشرَّدين. ونظَّمت البعثة أيضا ٢٨ حلقة عمل على الصعيد دون الوطني بشأن إدارة النزاعات والمصالحة والتماسك الاجتماعي وتعزيز دور المرأة والشباب في بناء السلام، شملت ٧٩٩ ١٠ مشاركا من مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، إلى جانب مسؤولين على مستوى الولايات والمقاطعات وزعماء تقليديين وممثلي الشباب والنساء في جميع أنحاء البلاد. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى لجنة حدودية للهجرة الرعوية أُنشئت بين ولايات أمادي وقوك والبحيرات الشرقية والبحيرات الغربية وتركاكا، وسهَّلت البعثة أيضا إجراء حوار لقادة المورلي في كورون، بولاية شرق الاستوائية، توسَّط فيه مجلس كنائس جنوب السودان، ومؤتمر حوار لقادة ومجتمعات المورلي في محلية بيبور، بولاية جونقلي، لتعزيز المصالحة داخل قبيلة المورلي. وفي رومبيك، تعاونت البعثة مع السلطات المحلية لتيسير الحوار بين العشائر الفرعية المشاركة في نزاع روب وكوي/باكام. كما نظَّمت البعثة حلقتي عمل بشأن الهوية الوطنية لفائدة برلمانيي الولايات، والنساء والشباب، والزعماء التقليديين والدينيين في بانتيو.

٣٥ - وفي إطار المستوى الثاني، المتعلق بحماية المدنيين المعرَّضين لخطر العنف البدني، واصلت البعثة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، توفير الحماية لما عدده ٨٨٥ ٢٠٩ من الأشخاص المشردين داخليا في ستة مواقع لحماية المدنيين. وشمل ذلك ١٤٠ ١١٢ شخصا في بانتيو و ١١٣ ٣٨ في جوبا و ٤٢٤ ٢٤ في ملكال و ٦٥١ في ملوط و ٥٣٢ ٢ في بور و ٠٢٥ ٣٢ في واو. ولا تزال منطقة الحماية المؤقتة في لير، جنوب ولاية الوحدة، تستقبل أيضا أكثر من ٠٠٠ ١ شخص من المشردين داخليا. ولتعزيز الطابع المدني للمواقع، واصلت البعثة عقد اجتماعات أسبوعية مع قادة المجتمعات المحلية، إلى جانب عقد لقاءات مفتوحة في مواقع بانتيو وملكال وواو للاطلاع على التدابير التي تتخذها البعثة في مجال التصدي للحوادث الأمنية وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي النشطة في الحدِّ من النشاط الإجرامي.

٣٦ - وأجرت البعثة ٢١٦ عملية بحث في مواقع حماية المدنيين أسفرت عن مصادرة مواد محظورة مثل الأسلحة والذخائر والمخدرات غير المشروعة وممتلكات الأمم المتحدة المسروقة. وحتى ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان هناك ما مجموعه ٢٩ شخصا يشتبه في مسؤوليتهم عن وقوع حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع الحماية محتجزين في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بانتيو وجوبا وملكال. وسُجِّل كذلك

ما مجموعه ٣٦٦ حادثا إجراميا وأمنيا داخل مواقع الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع الإبلاغ عن أعلى نسبة من هذه الحوادث في جوبا (١١٩ حادثا) تليها بانتيو (١٠٧ حوادث) وملكال (٦٥ حادثا). وتتمثل أكثر أشكال الحوادث الأمنية المسجلة انتشارا في الاعتداء (٦٤) تليه السرقة (٤٥). ومما يبعث على القلق بوجه خاص الزيادة الكبيرة في الحوادث الأمنية الخطيرة في موقع الحماية التابع للبعثة في بانتيو وحوله، إذ وردت تقارير عن عمليات اختطاف مشبوهة (في ٦ و ١٣ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الأول/أكتوبر) وعمليات سطو (في ٢٢ أيلول/سبتمبر و ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر) وإطلاق مسلحين النار على موقع الحماية (في ١٣ و ٢٦ أيلول/سبتمبر). وقد أدى الحادث الأخير إلى مقتل شخص واحد وجرح ثلاثة أشخاص من السكان المقيمين في الموقع. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، حاولت البعثة منع خمسة رجال مسلحين من الخروج من موقع الحماية في بانتيو أثناء محاولتهم اختراق الحاجز المحيط. وأثناء عملية بحث لاحقة في الموقع، أطلق هؤلاء المسلحون الخمسة النار على حفظة السلام التابعين للبعثة. وقد بادلهم حفظة السلام إطلاق النار، مما أسفر عن إصابة اثنين من المسلحين، فارقا الحياة فيما بعد متأثرين بجراحهما. وإثر ذلك، كثّفت البعثة دورياتها في موقع الحماية وحوله، مع العمل مع السكان المقيمين في الموقع من أجل تحسين الأمن. وفي الفترة المشمولة بالتقرير نفسها، وافقت الحكومة على التحقيق في حادثين من حوادث العنف الجنسي تورَّط فيهما ستة من المشتبه فيهم المعتقلين حاليا في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة وتحديد ما إذا كان ينبغي توجيه تهم جنائية إليهم من خلال نظام العدالة الرسمي.

٣٧ - وواصلت البعثة أيضا التركيز على ردع أعمال العنف ضد المدنيين في المناطق الواقعة خارج مواقع حماية المدنيين التابعة لها وتخفيف حدتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُيِّر ما مجموعه ١٣٧ ٤٦ دورية، بما في ذلك دوريات منتظمة خارج مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وبور وملكال وواو. ويجري الآن في بانتيو إدخال مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة، الذي يُنَفَّذ حاليا حول مواقع الحماية في جوبا، من أجل ردع توغل العناصر الإجرامية في مواقع الحماية وإدخال الأسلحة إليها. وشملت الجهود أيضا استمرار النشر الاستباقي وتسيير الدوريات في المناطق المتضرِّرة من النزاعات أو المهدَّدة بنشوبها، بما في ذلك الدوريات الراجلة المتكاملة التي تتألف من أفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين بهدف تقييم الوضع وتسهيل التعامل مع المجتمعات المستضيفة والأشخاص المشرَّدين. وسيَّرت البعثة أيضا دوريات في أكوبو التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال شرق جونقلي، وأجرت مناقشات بشأن إعادة إرساء وجود البعثة في المنطقة، في محاولة لردع النزاعات وتخفيف حدتها، وتهيئة بيئة مؤاتية للمساعدة الإنسانية وللعودة المحتملة للأشخاص المشردين داخليا. وفي مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال وبور، ذكّرت حملاتُ التوعية النساءَ بالالتزام بالجدول الزمني لدوريات جمع الحطب المنتظمة التي يقوم بها أفراد حفظ السلام التابعون للبعثة من أجل الحد من خطر التعرض للاعتداء الجنسي.

٣٨ - وفي إطار المستوى الثالث، المتعلق بتهيئة بيئة توفر الحماية، واصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني بسبل منها عقد اجتماعات أسبوعية بشأن المهام التي تركز على الحماية في مواقع الحماية وتنظيم حملات توعية في المناطق التي لا توجد بها مواقع للحماية. وقامت البعثة، بالتعاون مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، بتيسير الزيارات لفائدة المدنيين المشردين في بور الراغبين في العودة إلى ديارهم. وعملت البعثة أيضا مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لدعم عودة

المدنيين المشردين من موقع الحماية في ملوط، وتعاونت في واو مع السلطات المحلية وممثلي المجتمع المحلي بشأن وضع خطة عمل لتهيئة بيئة توفر الحماية من أجل العودة. وفي إطار اليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام والأمن، عقدت البعثة اجتماعات في جميع أنحاء البلد بشأن مجموعة توصيات تخص مشاركة المرأة ومنع نشوب النزاعات وحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني وتعزيز سبل العيش. وأجرت البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دراسة جدوى لقياس القدرات القائمة في إطار نظام العدالة الوطني بغية تعزيز سبل اللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالنزاع المرتكبة ضد النساء والأطفال. وتشير المعلومات الأولية إلى وجود أطر قانونية وهيكلية كافية لدعم إنشاء وحدة مخصَّصة للتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وقدَّمت البعثة أيضا مساعدة تقنية بشأن إعداد دليل قائم على الممارسة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر التوجيه للمحققين والمدعين العامين الوطنيين، وشاركت في حلقة عمل للتوعية لفائدة الشرطة الوطنية بشأن التحقيق في قضايا العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها.

٣٩ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات إزالة الألغام في ياي بولاية وسط الاستوائية في الأرض المخصَّصة لإنشاء قاعدة عمليات إضافية للبعثة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بتسليم الأراضي التي تم تطهيرها في بانتيو بولاية أعالي النيل، من أجل إنشاء مستوطنة جماعية للمدنيين المشردين والعائدين، بناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ورافقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا، بالتعاون مع البعثة، دوريات مشتركة في ولايات شرق الاستوائية وجونقلي وغرب بحر الغزال. كما نشرت أفرقة الكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب في بور وواو لتعزيز إجراءات مراقبة السلامة للدخول إلى مباني البعثة المعنية ومواقع حماية المدنيين.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق في انتهاكاتها

٤٠ - استمرت بيئة حقوق الإنسان في جنوب السودان في التدهور. ولا تزال الأعمال العدائية العسكرية المستمرة تؤثر على المدنيين الذين يتعرَّضون لعمليات القتل العشوائية والمستهدفة، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ونهب ممتلكاتهم وتدميرها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّلت البعثة مقتل ١٣٤ مدنيا، من بينهم ٤٢ امرأة، وإصابة ٧٩ بجروح، من بينهم ٢١ امرأة، كنتيجة مباشرة للعنف المتصل بالنزاع والعنف القبلي. وما زالت القيود المتأصلة في بيئة العمل، بما في ذلك حالات منع الوصول من جانب السلطات، تؤثر سلبا على قدرة البعثة على التحقيق في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة التي تطال حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر، شهدت أفرقة حقوق الإنسان ١٢ حادثا رفض فيها السماح لها بالمرور من جانب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في نقاط تفتيش مختلفة.

٤١ - وكانت قوات الحكومة وقوات المعارضة على السواء مسؤولة عن انتهاكات وإساءات مبلغ عنها. فعلى سبيل المثال، زُعِم أن ما لا يقلُّ عن أربع نساء مدنيات قتلن على يد القوات الموالية للحكومة في أدودو، بولاية أعالي النيل خلال الاشتباكات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وفي أبوروك، بولاية أعالي النيل، احتلَّ جنود موالون للحكومة مركزا نسائيا وثلاث مدارس ابتدائية تأوي مدنيين مشردين. كما وثقت البعثة، بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، ١٦ حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع في البلد استهدفت ما لا يقلُّ عن ٣٥ امرأة مدنية، من بينهن ١٤ طفلا. وقد نسبت ثمانية

حوادث إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأربعة منها إلى فصيل الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق، وواحد إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، وثلاثة إلى مسلحين مجهولين. ولا توجد حتى الآن أية معلومات تشير إلى فتح تحقيق قضائي في أي من هذه الحوادث.

٤٢ - ولا تستوفي ظروف الاحتجاز في مرافق الشرطة والسجون الحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن ثم فإنها تظلُّ مسألة مثيرة للقلق. ولقد استمرت ممارسة الاحتجاز المطوَّل والاعتباطي، مع وجود حالات موثقة احتجز فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان مدنيين في منشآت عسكرية في ولاية غرب الاستوائية، وحوادث ألقت فيها أجهزة الأمن الوطني وحاكم محلي القبض على أعضاء في الجمعية التشريعية في مقاطعات كوبيبت وقوك وييرول الشرقية في ولاية البحيرات على التوالي، دون توجيه أي تهم لهم.

٤٣ - ولا تزال هناك شواغل بشأن إقامة العدل في جنوب السودان. فقد سجَّلت البعثة ٣١ قضية صدرت فيها عقوبة إعدام، منها ٢٠ قضية في واو، وتسع قضايا في الرنك، وقضيتان في مابان. وبالنظر إلى أن معظم المتهمين بارتكاب جرائم في جنوب السودان يفتقرون إلى التمثيل القانوني، بما في ذلك في القضايا التي تصدر فيها عقوبة الإعدام، فإن الظروف المحيطة بفرض عقوبة الإعدام تثير مخاوف بشأن حقوق المحاكمة العادلة، وبالتالي الامتثال للمعايير الدولية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أنهت الجمعية العامة للقضاة الإضراب القضائي الذي بدأ في أيار/مايو، على إثر ما أبلغ عنه من حصولهم على ضمانات بأنه سينظر في تظلماتهم، بما في ذلك فصل ١٤ قاضيا عملا بالمرسوم الرئاسي الصادر في ١٢ تموز/يوليه. واستأنف ما لا يقلُّ عن ٧٤ قاضيا أداء مهامهم. ومع ذلك، فحتى الآن، لم تتم إعادة أي من القضاة الأربعة عشر المفصولين إلى الخدمة. كما قدم أحد القضاة المتضرِّرين شكوى إلى محكمة العدل لشرق أفريقيا في ١٣ أيلول/سبتمبر، طعن فيها في شرعية الفصل. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت المحكمة الخاصة التي شُكِّلت لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم مختلفة وانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان في مجمع فندق تيرين في تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى الدعاوى في جلسات مغلقة، واصلت البعثة ، إلى جانب مراقبين آخرين، رصدها للتأكد من الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الوطنية والدولية. ويقال إن الضحايا قدَّموا شهاداتهم أمام المحكمة، بعضهم شخصيا وآخرون عن طريق الفيديو. وأفادت التقارير بأن أعلى المشتبه فيهم رتبة في هذه القضية قد توفي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أثناء احتجازه من جراء المرض كما زُعم. واستمرَّت جلسات الاستماع في تشرين الثاني/نوفمبر مع الجنود المتهمين المتبقين وعددهم ١١ جنديا.

٤٤ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، صوَّتت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية بالإجماع لصالح التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. ووقَّع جنوب السودان البروتوكول في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويتطلب التصويت تأييد الرئيس.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة إجراء حملات للتوعية العامة وتنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان استفاد منها أكثر من ٥١٠ ٤ أشخاص، من بينهم ٩٥١ ١ امرأة. وعلى سبيل المثال، نظَّمت البعثة، في الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ملتقيات للتوعية العامة في جوبا بهدف الحد من الاستقطاب العرقي وتعزيز التماسك الاجتماعي.

٤٦ - وفي الفترة من ٤ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، قام أعضاء لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بزيارة إلى جوبا وعدة مواقع في ولاية شرق الاستوائية واجتمعوا مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية. وعُقد حوار تفاعلي بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان في ١٨ أيلول/سبتمبر خلال الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وتقدم أمانة لجنة حقوق الإنسان، الكائنة في جوبا، الدعم لعمل اللجنة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة ٩٩ حادثا من حوادث الانتهاكات الخطيرة ضد ٦٨٢ ١ طفلا (٠٠٧ ١ من الفتيان و ٦٥٣ من الفتيات و ٢٢ شخصا لم يُحدَّد نوع جنسهم) تم التحقق من ٤٤ حادثا منها. وشملت هذه الحالات حوادث قتل وتشويه، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، وشنّ الهجمات على المدارس والمنشآت الاستشفائية واستخدامها لأغراض عسكرية. ولا يزال هناك ما مجموعه ١٦ مدرسة محتلة تستخدم لأغراض عسكرية، كما تعرضت أربع منشآت صحية للهجوم والنهب من قبل جماعات مسلحة. وواصلت الأمم المتحدة الدعوة على مختلف المستويات كي تُخلي العناصر المسلحة هذه المنشآت المدنية. وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العمل مع أطراف النزاع بشأن تدابير حماية الطفل ودعم الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفحص الأطفال الذين أُفيد بانتمائهم إلى جماعات مسلحة في يامبيو بولاية غرب الاستوائية والتحقق منهم. وإضافة إلى ذلك، نظَّمت البعثة أربع دورات تدريبية عن حماية الأطفال لفائدة أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان، استفاد منها ٢٥٨ ضابطا من بينهم ١٦ امرأة، و ٢٤ دورة تدريبية لفائدة ٥٠٢ ١ من المشاركين (من بينهم ١٥٥ امرأة) من بين أفراد البعثة والمجتمع المدني.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٨ - واصلت البعثة توفير الحماية العسكرية للشركاء في مجال العمل الإنساني من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء جنوب السودان. وحسَّنت البعثة أيضا أحوال طرق الإمداد الرئيسية، بما يمكن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من إيصال المساعدات إلى المناطق النائية. وفي منتصف شهر أيلول/سبتمبر، استجابةً للحالة في أدودو بجنوب أبوروك في ولاية أعالي النيل، نسَّقت البعثة حماية القوة من أجل إجلاء العاملين في المجال الإنساني من أبوروك إلى ملكال، وسيَّرت في وقت لاحق دوريات جوية فعالة منتظمة إلى كودوك وأبوروك لتقييم الحالة الأمنية تمهيدا لعودة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وإظهار وجودها من أجل تعزيز سلامة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في هذه المنطقة. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت البعثة على تهيئة ظروف آمنة من خلال تسيير دوريات طويلة المدة وتوفير حماية القوة لإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية في منطقة ماغوي وعلى طول طريق ماغوي - توريت، جنوب شرق جوبا.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أزالت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إحدى الذخائر غير المتفجرة التي عثر عليها داخل قاعدة بيبور التابعة للبعثة وقامت بتدميرها، وقدمت المشورة التقنية إلى البعثة بشأن الأشغال الهندسية المقررة على طول طريق جوبا - ياي. وقد دُمِّرت المتفجرات الخطرة في كودوك وأبوروك بولاية أعالي النيل بناء على طلب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأوفدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٢٧ فريقا لإزالة الألغام لمسح الطرق ومهابط الطائرات ومواقع

هبوط المروحيات وتطهيرها، من أجل إتاحة وصول التعزيزات الأمنية والمساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى مسح وفتح مساحة ٩١٢ ٦٧٨ مترا مربعا، وإزالة وتدمير ٤٦٦ ٢ من المتفجرات الخطرة و ٩٩٠ ٢ من الأسلحة الصغيرة والذخائر.

دال – دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٠ – ظلَّ مستوى تنفيذ اتفاق السلام في حده الأدنى. وقد استخدم ممثلي الخاص مساعيه الحميدة من أجل الدعوة إلى تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا، وشدَّد على أهمية منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بسبل منها عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس كير والقادة الوطنيين في جوبا، ومع الأطراف الفاعلة على مستوى الولايات والمستوى المحلي. وعقد أيضا سلسلة من الاتصالات الثنائية المباشرة مع ممثلي الجهات المانحة الرئيسية والدول الأعضاء في نيويورك على هامش الجمعية العامة من أجل تسليط المزيد من الضوء على الحالة الراهنة على أرض الواقع، بما في ذلك التحدث في مناسبة رفيعة المستوى نظَّمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أكد فيها من جديد دعم الأمم المتحدة لجهود السلام المبذولة بقيادة إقليمية. وواصلت البعثة أيضا دعم عمل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم من خلال تيسير منتدى لمواءمة مواقف الشركاء الدوليين قبل انعقاد الجلسات العامة للجنة ومن خلال المشاركة في لجان العمل التابعة لها.

٥١ – وواصلت البعثة دعم عمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بتوفير الحماية العسكرية وتيسير تحركات أفرقة الرصد والتحقق الستة عشر التابعة للآلية والمشاركة في الدوريات المتكاملة أثناء الزيارات الميدانية. وقدَّمت البعثة أيضا الدعم في مجال تخطيط عمليات إعادة النشر الجارية لأفرقة الرصد والتحقق وأرسلت ضباط اتصال من العسكريين وأفراد الشرطة والعناصر الأمنية التابعين لها إلى المركز الوطني للعمليات المشتركة الذي أنشئ في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وأسندت إليه مهمة تنسيق أنشطة قوات الأمن في حدود دائرة يبلغ نصف قطرها ٢٥ كيلومترا في جوبا.

٥٢ – ودعماً لإنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة، واصلت البعثة العمل مع فريق الإدارة المشتركة الذي يضم ضباطا من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتابان دينق. ومن بين مجندي الشرطة المتكاملة المشتركة الذين تخرجوا في حزيران/يونيه وقوامهم ٢٣٠ ١ مجندا، أتمَّ ٩١٧ (من بينهم ١٧٤ امرأة) بنجاح التدريب الذي تدعمه شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وانتشروا في تسع مناطق داخل جوبا. وقدَّم أفراد شرطة الأمم المتحدة الدعم الاستشاري إلى المجندين المنتشرين حديثا، واقترن ذلك بتنظيم تدريب تعويضي للعدد المتبقي وهو ٣٣٦ شرطيا تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٥٣ – ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل في إنشاء آليات العدالة الانتقالية بموجب الفصل الخامس من اتفاق السلام. وفي شهر أيلول/سبتمبر، بدأت اللجنة التقنية التي شُكِّلت لدعم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح أنشطة توعية وبث برامج إعلامية، بلغات من بينها اللغات المحلية. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وبدعم لوجستي وتقني من البعثة، نظَّمت اللجنة التقنية أنشطة توعية في بانتيو ولير وياي ومندري وأويل وكواجوك والرنك للتوعية بولاية اللجنة. ولقد قدم وزير العدل والشؤون

الدستورية إلى مجلس الوزراء مشاريع الصكوك القانونية المتعلقة بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان للموافقة عليها. ولا تزال الصكوك القانونية في انتظار الموافقة عليها.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الأمم المتحدة تنفيذ مشروع مشترك لدعم جهود المصالحة على الصعيدين الوطني والمجتمعي، بمساهمة مالية قدرها ٣ ملايين دولار من صندوق بناء السلام. ويُنسَّق تنفيذ المشروع على نحو وثيق مع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشرهم

٥٥ - في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام موظفي البعثة من المدنيين ٢ ٦٦٣ موظفا، يشمل ٨٧٨ موظفا دوليا (من بينهم ٢٢٥ امرأة يمثّلن نسبة ٢٦ في المائة)، و ١ ٣٨٥ موظفا وطنيا (من بينهم ١٩٥ امرأة يمثّلن نسبة ١٤ في المائة)، و ٤٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة (من بينهم ١٢٦ امرأة يمثّلن نسبة ٣٢ في المائة).

٥٦ - وفي التاريخ نفسه، بلغ قوام شرطة البعثة ١ ٦٦٧ شرطيا من أصل القوام المأذون به البالغ ٢ ١٠١ شرطيا، يشمل ٦١٤ من فرادى ضباط الشرطة (من بينهم ١١٥ امرأة يمثّلن نسبة ١٩ في المائة)، و ٩٨٧ من الأفراد في وحدات الشرطة المشكَّلة (من بينهم ١٣٣ امرأة يمثّلن نسبة ١٣ في المائة)، و ٦٦ من موظفي السجون (من بينهم ١٨ امرأة يمثّلن نسبة ٢٧ في المائة). ومن المتوقع أن يشهد شهر شباط/فبراير ٢٠١٨ وصول وحدة مشكلة من الشرطة الغانية قوامها ١٧٠ شرطيا إلى واو، ونشر وحدة الشرطة الرواندية المشكلة من إناث فقط في جوبا.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ قوام قوات البعثة ١٢ ٩٣٣ فرداً عسكرياً، يشمل ١٥٩ من ضباط الاتصال العسكريين (من بينهم ٨ نساء يمثّلن نسبة ٥ في المائة)، و ٣٥٧ من ضباط الأركان العسكريين (من بينهم ٢٨ امرأة يمثّلن نسبة ٧ في المائة) و ١٢ ٤١٧ من أفراد الوحدات العسكرية (من بينهم ٤٢٤ امرأة يمثّلن نسبة ٣ في المائة).

٥٨ - ومن بين القوام المأذون به لقوة الحماية الإقليمية والبالغ ٤ ٠٠٠ فرد، تلقى ٧٤٢ فردا حتى الآن تدريبيا توجيهيا، بما في ذلك ١١ فردا من أفراد عنصر المقر وقوامهم ٥٥ شخصا، وكامل عدد أفراد الوحدة الهندسية البنغلاديشية، والسرية النيبالية العالية التأهب، وسرايا المشاة المتقدمة التابعة للكتيبتين الإثيوبية والرواندية.

٥٩ - وواصلت البعثة تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط يركِّز على النهج الجديد بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبين في تقرير الأمين العام (A/71/818 و A/71/818/Corr.1). ونظَّمت البعثة جلسات إحاطة لتجديد المعلومات لجميع الموظفين، بهدف التوعية بهذا النهج الجديد، مشددةً على مبادئ عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعدم التماس أي عذر لارتكابهما، ومضيفةً أنه ”لا توجد فرصة ثانية“. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّلت البعثة ١٥ من الادعاءات التي تتعلق بالسلوك والانضباط، فبلغ مجموع العدد الحالي للادعاءات التي لم يُبت فيها بعد ١٠٧ ادعاءات. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة إجراء تقييمات للمخاطر، وأنشأت آليات بالمجتمعات المحلية لتقديم الشكاوى بغرض تزويد أفراد المجتمعات المحلية بقناة للإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرها من أنماط سوء السلوك الخطير من جانب أفراد الأمم

المتحدة. وواصل المنسِّق والمدافع عن حقوق الضحايا الذي عينته البعثة أيضا تنسيق دعم البعثة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

سابعا – الانتهاكات المخلَّة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٠ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجَّلت البعثة ما مجموعه ٤٧ حادثة تضمنت انتهاكات لاتفاق مركز القوات. ومما يثير القلق بوجه خاص الحادثة التي وقعت في جوبا في ٢١ أيلول/سبتمبر، والتي استوقف فيها ضباط جهاز الأمن الوطني عند نقطة تفتيش قافلةً تابعة للبعثة كانت عائدة إلى قاعدة تومبينغ التابعة للبعثة بالقرب من مطار جوبا الدولي، ووجهوها للانتقال إلى القاعدة الثانية التابعة للبعثة في دار الأمم المتحدة. وبينما كانت المفاوضات جارية، طوَّق أكثر من ١٠٠ من ضباط جهاز الأمن الوطني قافلة البعثة واعتدوا على قائد البعثة، وشهروا أسلحتهم. وفي صباح اليوم التالي، استوقف ضباط الجهاز القافلة نفسها في الموقع نفسه. وعقب تدخل كبار المسؤولين بالبعثة والحكومة، سُمح للقافلة التابعة للبعثة بالتحرك إلى قاعدة تومبينغ في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي رسالة موجهة إلى قائد قوة البعثة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر، اعتذر وزير الدفاع عن الاعتداء الجسدي على قائد الوحدة وأشار إلى أن الوزارة ستحقِّق في الحادثة.

٦١ – وسُجّلت في المجمل ٣٠ حادثة تضمنت فرض قيود على التنقل أثرت على عمليات البعثة؛ وتسع حالات من التدخل في تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة، ولا سيما في رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ وخمس حالات جديدة من اعتقال موظفي البعثة واحتجازهم. وفي أربع حالات، تم تأمين الإفراج عن موظفي البعثة في غضون يوم واحد. وفي الحالة الخامسة، أبلغ الموظف الذي احتجز لمدة يومين عن تعرُّضه لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ولا يزال مكان وجود موظفَيْن آخرَيْن اعتقلا في عام ٢٠١٤ مجهولا. وعلى الرغم من الطلبات العديدة الموجهة إلى أعلى مستويات الحكومة، تُمنع البعثة من زيارة هذين الموظفين منذ عام ٢٠١٥.

٦٢ – وتمشيا مع الاتجاه الملحوظ في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، سُجِّلت أيضا حالات جديدة تتضمن الإخلال بالالتزام بتيسير الدخول إلى جنوب السودان، الأمر الذي أثر على نشر ضباط الأركان العسكريين الوافدين التابعين للبعثة. وعلاوة على ذلك، فرض ضباط مديرية الجنسية والجوازات والهجرة رسوم التأشيرات على ٢٧ من موظفي البعثة المعينين حديثا لدى وصولهم إلى مطار جوبا الدولي. كما سُجِّلت تسع حالات تعرَّض فيها موظفو البعثة والمتعاقدون معها لمضايقات أو تهديدات أو اعتداءات؛ وسُجِّلت ثلاث حالات خضعت فيها مركبات تابعة للبعثة للتفتيش ومحاولة واحدة للتفتيش؛ وسُجِّلت ثلاث حالات تعرَّضت فيها ممتلكات البعثة للمصادرة أو الحجز. وأدت هذه الحوادث كلها إلى تعطيل عمليات البعثة وتأخيرها.

٦٣ – وسُجِّلت ست حوادث شارك فيها الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وسُجِّلَت ثلاث حوادث (اثنتان في ولاية أعالي النيل وواحدة في ولاية جونقلي) تضمنت انتهاكات لحرية التنقل، وتضمنت ثلاث حوادث انتهاك حرمة مباني البعثة.

٦٤ - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال مذكرات شفوية وبصورة مباشرة من خلال اجتماعات شخصية مع المسؤولين المعنيين. كما يتواصل إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية بالحوادث.

٦٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية بهدف منع وتخفيف الأخطار التي تهدِّد موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها. وتضمنت هذه التدابير تعزيز الحماية المادية لمباني الأمم المتحدة، واستخدام نظم الإنذار والنظم المنقحة لتتبع الموظفين وتوثيق التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الحكومية. وتهدف هذه التدابير الأمنية إلى تحسين قدرات الإنذار المبكر وتيسير استجابة فورية وفعالة للحوادث الأمنية.

٦٦ - وقامت البعثة، سعيا لتعزيز فهم ولايتها، بتعزيز استراتيجيتها المتعلقة بالاتصالات والتوعية من خلال زيادة إنتاج المحتوى المتعدد الوسائط والتفاعل مع السكان المحليين، ولا سيما إبراز الدعم الفعال الذي يقدِّمه حفظة السلام لبناء سلام دائم وحماية المدنيين. وواصلت البرامج الإذاعية اليومية والأسبوعية التي تبثها إذاعة مرايا التابعة للبعثة الترويج لمبادرات الحوار والسلام على الصعيدين الوطني والمحلي من جميع أنحاء جنوب السودان.

ثامنا - الجوانب المالية

٦٧ - خصَّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٨/٧١، مبلغا قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٧١ ١ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٢٠,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٨١٢,٩ ١ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، بينما سُدِّدت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٦٨ - يكتسب تنشيط عملية السلام في جنوب السودان طابعا ملحا لا سيما وأن النزاع الذي لم تسلم أي منطقة في البلد من أذاه يدخل عامه الخامس. وعلى النحو المبين في هذا التقرير، لا تزال الديناميات السياسية والأمنية تسير بوتيرة أسرع من الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتيسير إيجاد حل للأزمة. وتتواصل أعمال القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في مناطق استراتيجية من منطقة أعالي النيل الكبرى والمنطقة الاستوائية الكبرى، في حين يؤثر العنف القبلي واحتدام التوترات داخل الحكومة وفي صفوف نخبتها سلبا على البيئة الأمنية في منطقة بحر الغزال الكبرى وفي العاصمة جوبا. وتمضي الحكومة قدما بعملية الحوار الوطني، وتنفذ في الوقت نفسه بعض أجزاء اتفاق السلام بصورة انتقائية. ومما يدعو لمزيد من القلق الدفع الذي أعطته الحكومة نحو إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. وفي هذه الأثناء، لا يزال الوضع الاقتصادي متأزما، والاحتياجات الإنسانية تتعاظم، والمدنيون يخضعون لمستويات مروِّعة من العنف والفظائع.

٦٩ - وبالنظر إلى عدم استعداد الأطراف، كما يبدو، للتخلي عن إحراز مزيد من التقدم العسكري، رغم النداءات المتكررة إليها من جانب المنطقة والمجتمع الدولي للقيام بذلك، أخشى الآن وقوع مزيد من أعمال العنف والاضطرابات مع البدء الوشيك لموسم الجفاف ونظرا إلى أن مختلف الصراعات السياسية يسببها الضغط من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٨ وإجراء الانتخابات. ولن يجلب المزيد من الأعمال العدائية والخصومات السياسية سوى قدر أكبر من المعاناة الإنسانية. ولذلك، أناشد مرة أخرى جميع الجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان أن تتبنى عملية التنشيط بشكل كامل، وتضع حدا لجميع الأعمال العدائية، وتنخرط في حوار شامل للجميع ويتسم بالشفافية وبطابعه البناء، وتقوم بالتنازلات اللازمة للتوصل إلى سلام مستدام في البلد. وكما أثبتت السنوات الأربع الأخيرة بالفعل، لن يستطيع سكان جنوب السودان العودة إلى ديارهم، واستعادة مصادر رزقهم، والتمتع بالسلام الدائم والتنمية وبحياة كريمة إلا بحل سياسي شامل للجميع.

٧٠ - ولقد استضفتُ، إذ وضعت تلك التوقعات القاتمة في الحسبان، مناسبة رفيعة المستوى عن جنوب السودان على هامش الجمعية العامة، اشترك في تيسيرها كل من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، للاتفاق على اتخاذ إجراءات جماعية من أجل دعم تنشيط العملية السياسية في جنوب السودان. ومما أثلج صدري أن الاتحاد الأفريقي دعا المنطقة إلى التكلم بصوت واحد وأعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ تدابير عقابية ضد الجهات التي تسعى إلى عرقلة عملية السلام. وأود أيضا أن أثني على وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما بذلوه من جهود من أجل إشراك جميع الأطراف قبل انعقاد منتدى التنشيط الرفيع المستوى. ومع أن وحدة الهدف تلك تبعث على التفاؤل، يتعين بذل قدر أكبر بكثير من المساعي إذا ما أردنا أن نستمر في تطبيق استراتيجية منسقة لإحداث تغيير في المسار من أجل جنوب السودان. وبقيادة ممثلي الخاص في جنوب السودان ومبعوثي الخاص الذي يوجد مقره في إثيوبيا، تظل الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في جنوب السودان، ودعما لجهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وسائر الشركاء الإقليميين والدوليين، لضمان حل النزاع بالوسائل السلمية. وإنني أحث مجلس الأمن على التجاوب بالمثل، واستخدام كافة الوسائل التي بتصرفه لدعم إنهاء هذا النزاع فورا.

٧١ - ويساورني الجزع إزاء ما تكبده السكان المدنيون من معاناة شديدة بسبب هذا النزاع. ولقد قام الشركاء في مجال العمل الإنساني، بتفانيهم الذي لا يعرف الكلل، بإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وتوفير الحماية إلى ما لا يقلُّ عن ٤،٧ ملايين شخص في عام ٢٠١٧. إلا أن العاملين في المجال الإنساني يواجهون بيئة عمليات تتزايد صعوبتها نتيجة لانعدام الأمن. فلقد تعرضت المجمعات والإمدادات الإنسانية للنهب والتخريب، وتواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على نحو متزايد العنف وحوادث السطو المسلح. ولقد قتل ما لا يقلُّ عن ٨٦ عاملا في المجال الإنساني في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، من بينهم ١٩ في عام ٢٠١٧ وحده. وإنني أدعو جميع الأطراف إلى كف هجماتها على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على الفور وكفالة وصولها الآمن من دون عوائق إلى جميع المناطق في البلد للحيلولة دون تفشي المجاعة وضمان إيصال المساعدة التي من شأنها إنقاذ أرواح الفئات الضعيفة من السكان.

٧٢ - ومما يدعوني للتفاؤل أنني ألاحظ بأن البعثة تواصل تكثيف دورياتها بهمة في مناطق متضررة بسبب النزاع أو معرضة للنزاع من أجل حماية المدنيين من العنف الجسدي وتهيئة بيئة توفر الحماية. وفي

الوقت نفسه، لا تزال البعثة وشركاؤها في مجال العمل الإنساني يواجهان حوادث أمنية كثيرة، تشمل مضايقة الدوريات واعتراض طريقها. وإنني أرحب بمواصلة نشر قوة الحماية الإقليمية التي ستعزز قدرة البعثة وتحرر حفظة السلام التابعين لها لمواصلة توسيع نطاق وجودهم لا سيما في المنطقة الاستوائية. وفي هذا الصدد، أجدد دعواتي السابقة الموجهة إلى البلدان المساهمة بقوات بأن تنشر على وجه السرعة القدرات المتبقية التي تؤدي دورا حيويا في تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية. وبالمثل، أدعو الحكومة إلى الالتزام بتعهداتها بإزالة العراقيل وغيرها من انتهاكات اتفاق مركز القوات، وتيسير عمليات البعثة، بما في ذلك النشر السريع للقوام الكامل المأذون به لقوة الحماية الإقليمية، والسماح بوصول جميع عمليات البعثة والعمليات الإنسانية دون قيود.

٧٣ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد تثير بالغ القلق. فأعمال قتل المدنيين خارج نطاق القانون، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع، وقمع وسائط الإعلام، ومضايقة المعارضين السياسيين تتواصل بلا هوادة. ولا بد من وضع حد لهذه الانتهاكات ولا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لمحاسبة مرتكبيها، بسبل منها إنشاء آليات العدالة الانتقالية المتوخاة في اتفاق السلام.

٧٤ - وبما أنه من المقرر أن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية البعثة، وبالنظر إلى أن الاستعراض الاستراتيجي للبعثة جار حالياً، فإنني أوصي بتمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة شهرين لإتاحة إنجاز الاستعراض ونظركم في ما يتضمنه من توصيات.

٧٥ - وأخيرا، أود الإعراب عن خالص تقديري وامتناني لموظفي البعثة الذين يواصلون، تحت القيادة القديرة لممثلي الخاص، دافيد شيرر، العمل بشجاعة لحماية مئات الآلاف من المدنيين، وصون حقوق الإنسان، وتيسير عمل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لتقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها، والنهوض بعملية سياسية شاملة للجميع. وأتوجه بالشكر على وجه الخصوص للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي وفرت للبعثة ما يلزم من الأفراد النظاميين والأصول. وأشيد كذلك بفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لما أظهروه من بسالة فائقة وما بذلوه من تضحيات هائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظل ظروف شاقة على نحو متزايد. وأتوجه بالشكر أيضا إلى مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما وفره من دعم لعملية السلام على الصعيد الإقليمي، وأثني على الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم لإقامة شراكة مع الأمم المتحدة من أجل مساعدة سكان جنوب السودان على تحقيق تطلعاتهم الطويلة الأمد للسلام والأمن.

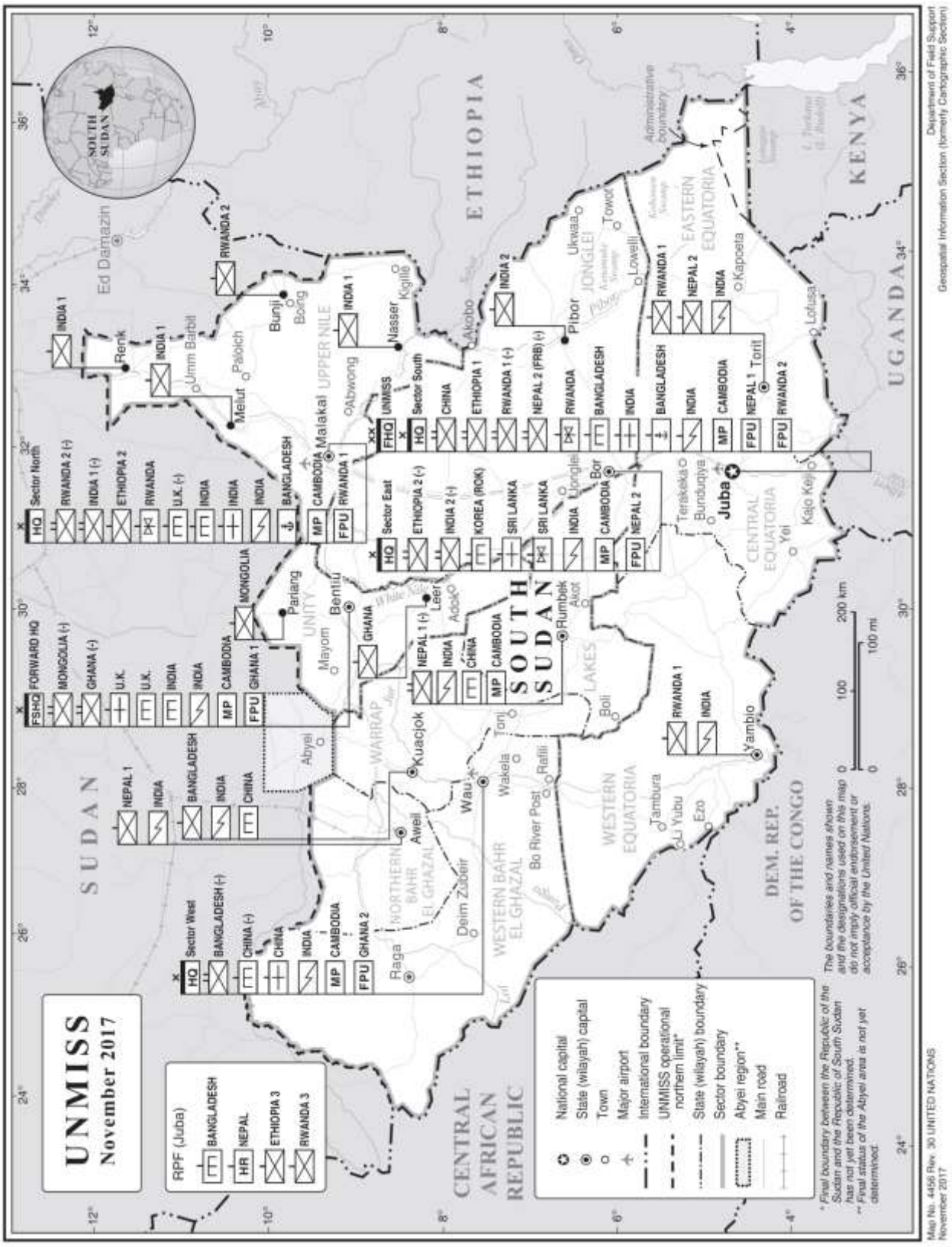
UNMISS
November 2017
SOUTH SUDAN
SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
SOUTH SUDAN
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
EASTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
WESTERN EQUATORIA
LAKES
WARRAP
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
Ed Damazin
Renk
Melut
Bunji
Boing
Nasser
Kigille
Malakal
Abwong
Akobo
Pibor
Ukwaa
Towot
Lowelli
Kapoeta
Lofusa
Pariang
Mayom
Bentiu
Leer
Adok
Rumbek
Akot
Lirangiel
Bor
Terekeka
Bunduqiya
Juba
Kajo Keji
Yei
Abyei
Kuacjok
Wau
Tonj
Wakela
Raga
Deim Zubeir
Awell
Bo River Post
Rafili
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Yambio
RPF (Juba)
BANGLADESH
NEPAL
ETHIOPIA 3
RWANDA 3
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
0 100 200 km
0 100 mi
Map No. 4456 Rev. 30 UNITED NATIONS
November 2017
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)